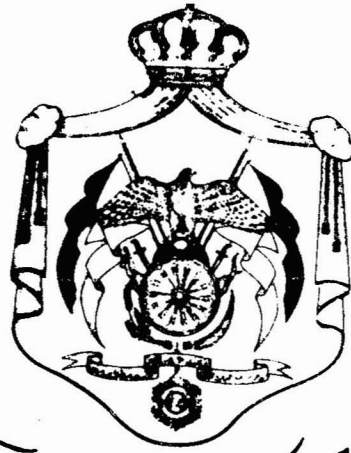




الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الثلاثاء ٢٥ شعبان سنة ١٤١٦ هـ الموافق ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٩٦ م . العدد ٤٠٩٥

المحتوى

الصفحة

٢١٣	قانون رقم ١ لسنة ١٩٩٦ قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦
٢٢٨	نظام رقم ١ لسنة ١٩٩٦ نظام تشجيع استثمارات غير الاردنيين
٢٣٠	نظام رقم ٢ لسنة ١٩٩٦ نظام المناطق والقطاعات الاستثمارية
٢٣٣	نظام رقم ٣ لسنة ١٩٩٦ نظام معدل لنظام اقتطاع ضريبة الدخل من الرواتب والاجور
٢٣٥	نظام رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ نظام معدل لنظام حوافز الاطباء
٢٣٧	نظام رقم ٥ لسنة ١٩٩٦ نظام معدل لنظام اللجنة الفنية لمراقبة الادوية
٢٣٩	نظام رقم ٦ لسنة ١٩٩٦ نظام معدل لنظام المستشفيات الخاصة
٢٤١	تشكيل محكمة امن الدولة
٢٤٣	قرار رقم ١ - ت ع لسنة ١٩٩٦ قرار تسجيل مراكز الاعلاف والاضافات العلفية والاعلاف المركبه الجاهزه
٢٤٥	تعليمات رقم ١ لسنة ١٩٩٦ تعليمات لوزار الامن العام

مخبر الحين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر بأصداره

واضافته إلى قوانين الدولة:-

قانون رقم (١) لسنة ١٩٩٦

قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦

المادة (١): يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٦)

ويعمل به اعتبارا من ١/١/١٩٩٦.

المادة (٢): تقدر إيرادات ونفقات الحكومة للثاني عشر شهرا المنتهية بتاريخ

١٩٩٦/١٢/٣١ بما يلي:-

أ- الإيرادات (١ ٧٤٥ ٠٠٠ ٠٠٠) دينار

ب- النفقات (١ ٧٤٥ ٠٠٠ ٠٠٠) دينار

ج- يستخدم جزء من الوفر المتحقق في الموازنة لتغطية العجز

المرتتب على دعم المواد التموينية ، والرواتب والاجور

والعلاوات.

المادة (٣): تقدر مصادر التمويل في هذا القانون بمبلغ (٤٨٦ ١٩٠ ٠٠٠)

دينار ويستخدم هذا المبلغ لتسديد اقساط القروض الداخلية

والخارجية ولتغطية جزء من العجز المتراكم في السنوات السابقة.

المادة (٤): أ- تخصص المنح والمساعدات المالية والقروض الانمائية المتعاقد

عليها لتمويل مشاريع محددة في هذا القانون، ويستثنى من ذلك

اتفاقيات المنح الفنية التي خصصت اموالها لنشاطات اقتصادية

محددة فتتفق حسب نصوص هذه الاتفاقيات.

قرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٦
قرار تسجيل مراكز الاعلاف والاضافات العلفية
والاعلاف المركبة الجاهزة صادر بموجب الفقرة
د- من المادة ١٣٨ من قانون الزراعة
رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣

المادة ١ - يسمى هذا القرار قرار تسجيل مراكز الاعلاف والاضافات العلفية والاعلاف المركبة الجاهزة ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعنى المبين ازاء كل منها الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

الوزارة	:	وزارة الزراعة
الوزير	:	وزير الزراعة
اللجنة	:	لجنة علف الحيوان المشكلة بموجب المادة ١٣٧ من قانون الزراعة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ .
مراكز الاعلاف	:	اي مسحوق من المخلفات الحيوانية المجففة والتي يتم ادخالها في خلطات الاعلاف كمصدر للبروتين الحيواني ولا تقل نسبة البروتين فيها عن ٣٠٪ ولا يمكن تقديمها منفردة للحيوان .
الاضافات العلفية - بريمكس -	:	المواد والاملاح المعدنية والفيتامينات والمضادات الحيوية ومضادات الكوكسيديا المسموح باستعمالها والمواد الحافظة التي يتم ادخالها في تصنيع الاعلاف واية مواد يتم استعمالها بهدف التحسين من كفاءة الاعلاف .
الاعلاف المركبة الجاهزة	:	اي مركب من المواد العلفية الخام ومراكز الاعلاف والاضافات العلفية بعد ان يتم خلطها او تصنيعها بقصد تغذية الحيوانات والدواجن عليها .

المادة ٣ - ١ - لا يجوز استيراد او تصدير او تصنيع او تداول اي من مراكز الاعلاف او الاضافات العلفية او الاعلاف المركبة الجاهزة الا بعد تسجيله / تسجيلها - في وزارة الزراعة .

ب - للوزارة الحق في التحفظ على اي كمية من مراكز الاعلاف والاضافات العلفية والاعلاف المركبة الجاهزة التي يتم ضبطها متداولاً بها دون تسجيل وللوزارة الحق - وبناء على قرار من المحكمة المختصة بمصادرة واتلاف اية كمية من هذه المواد يتم استيرادها او تصنيعها او تداولها دون تسجيل .

المادة ٤ - لا ينظر في طلب تسجيل اي مركز اعلاف او اضافات علفية او علف مركب جاهز لاية جهة ما لم تكن مرخصة من الوزارة حسب ما ورد في قرار تنظيم صناعة الاعلاف والاتجار بها رقم ٦ لسنة ١٩٩٠ .

المادة ٥ - يجوز للشركات والمؤسسات والاشخاص المرخصين للتداول بمراكز الاعلاف والاضافات العلفية والاعلاف المركبة الجاهزة استيراد او تصنيع الكمية التي تحددها اللجنة من هذه المواد دون تسجيل ولمره واحده وذلك بهدف اجراء التجارب الميدانية على استعمالها وبإشراف من الوزارة .

المادة ٦- يقدم طلب تسجيل اي من مركبات الاعلاف والاضافات المعلقة والاعلاف المركبة الجاهزة المنتجة محليا الى الوزارة حسب النموذج المعد لذلك من قبل اللجنة والمضمن الاسم التجاري للمادة واسم الشركة المنتجة وعنوانها الكامل ومرفقا بثلاث عينات مأخوذة من المادة حسب الاصول ومرفقا بلاوراق الثبوتية التالية :

- ١- رخصة سارية المفعول صادرة عن الوزارة للشركة او الممنع المنتج .
- ب - التحليل الكيماوي الكامل للمادة المطلوبة لتسجيله .
- ج - انواع وسعة العبوات المستعملة في التسمية والمصفات المنته عليها مبينا عليها طريقة الاستعمال .
- د - تقرير من مختبر تحليل الاعلاف يفيد بمطابقة التحليل المعلن عنه للتحليل الفعلي للمادة .
- هـ - تقرير من المختبرات البيطرية يفيد بخلو المادة من الجراثيم والفطريات الفسارة وسموم الفطريات ومضاداتها للاستهلاك الحيواني .

المادة ٧- يقدم طلب تسجيل اي من مركبات الاعلاف او الاضافات المعلقة او الاعلاف المركبة الجاهزة المستوردة للوزارة حسب النموذج المعتمد من قبل اللجنة لهذه الغاية . والذين عليه الاسم التجاري للمادة واسم وعنوان الشركة المنتجة ومرفقا بثلاث عينات والاوراق الثبوتية التالية باللغة العربية او الانجليزية مصدقة حسب الاصول .

١ - شهادة تبين اسم الشركة المنتجة وعنوانها وانها تقوم بتصنيع وائنتاج المادة المراد تسجيلها ولا ينحصر عملها في اعادة التعبئة والتغليف او التجربة .

ب - ترخيص الشركة المنتجة في بلد المنشأ .

ج - شهادة صادرة من قبل الجهة المختصة في بلد المنشأ تفيد باستخدام هذه المادة في بلدة المنشأ .

د - شهادة تحليل صادرة عن مختبر معتمد في المنشأ او مختبر مرجعي معترف به تفيد بمطابقة التحليل الفعلي للمادة المراد تسجيلها مع ما هو معلن عنه في بطاقة البيان .

هـ - النشرة الفنية للمادة المراد تسجيلها مبينا فيها نوع المادة وتحليلها وتعبئتها وطريقة استخدامها ومكوناتها والمواد المضافة لهــا .

- و - اقرار رسمي من الشركة المنتجة ان طالب التسجيل هو وكيلها المعتمد في الاردن .
- ز - بطاقة البيان المرفقة على كل عبوة .

ح - اية اوراق ثبوتية اخرى تتعلق بالمادة وترى اللجنة ضرورة توفرها عند التسجيل .

المادة ٨- على اللجنة البت في موضوع الموافقة او رفض تسجيل المادة المراد تسجيلها وذلك خلال مدة اقصاها شهران من تاريخ تقديم طلب التسجيل مرفقا بجميع الاوراق الثبوتية المطلوبة . الا اذا دعت ظروف اضطرارية الى غير ذلك بحيث يبلغ صاحب الملائقة خطيا بالسباب التأخير او اية اوراق ثبوتية اضافية ترى اللجنة ضرورة توفرها استكمالا لطلب التسجيل وعلى ان يكون تزارر اللجنة نهائيا بالموافقة او الرفض بعد شهر واحد من تاريخ توفير جميع متطلبات اللجنة من قبل صاحب الملائقة .

المادة ٩- للجنة الحق في ارسال عينات المواد المراد تسجيلها الى اي مختبر داخل المملكة او خارجها وعلى نفقة صاحب الملائقة للتأكد من مطابقة تحليلها كما هو معلن عنه في بطاقة البيان .

المادة ١٠- تقوم اللجنة بإبلاغ الوزير بتوصيتها المتعلقة بالموافقة او رفض تسجيل المادة المراد تسجيلها حيث يتم استبقاء باقي اجراءات التسجيل لدى الوزارة وفي حالة رفض التسجيل يتوجب على اللجنة بيان الاسباب التي دعت لذلك .

المادة ١١- تعد الوزارة سجلا خاصا بالمواد المواقق على تسجيلها متضمنا رقما متسلسلا للتسجيل ويبلغ صاحب العلاقة خطيا بموافقة اللجنة .وينصح شهادة تسجيل صادرة عن الوزارة لهذه المادة .

المادة ١٢- بعد موافقة الوزارة على تسجيل اي من مراكز الاعلاف او الاضافات العلفية او الاعلاف المركبة الجاهزة، لايجوز اجراء اي تغيير او اضافة على التحليل الفعلي للمادة او نشرتها الفنية او بطاقة البيان الخاصة بها الا بعد موافقة الوزارة على التغيير او الاضافة .

المادة ١٣- يعتبر تسجيل اي من مراكز الاعلاف او الاضافات العلفية او الاعلاف المركبة الجاهزة لاجنيسا في حالة استمرار عدم استيرادهمسا او انتاجها لمدة سنتين متواصلتين .

المادة ١٤- للوزارة الحق في الغاء تسجيل اي من مراكز الاعلاف او الاضافات العلفية او الاعلاف المركبة الجاهزة بناء على تنسيب بذلك من اللجنة مبينا فيه الاسباب .

المادة ١٥- للوزارة الحق في الغاء تسجيل اي من مراكز الاعلاف او الاضافات العلفية او الاعلاف المركبة الجاهزة والتحفط على أية كمية منها تمهيدا لمصادرتها واتلافها بقرار من المحكمة لاي من الاسباب التالية :-

- ١ - اذا تبين ان المادة غير مسموح باستخدامها في بلد المنشأ .
- ب - اذا اصدرت احدى المنظمات الدولية الرسمية قرارا يمنع استخدام هذه المادة .
- ج - اذا تم التسجيل بناء على معلومات خاطئة مقدمة من طالب التسجيل .
- د - عند ضبط اية كمية مخالفة من حيث التحليل الفعلي او التعبئة لما هو منصوص عليه في بطاقة البيان او في الاوراق الخاصة بعملية التسجيل .

المادة ١٦- كل مركز للاعلاف او الاضافات العلفية أو الاعلاف المركبة الجاهزة يلغى تسجيلها لا يعاد تسجيل هذه المادة الا بعد تقديم كافة الاوراق الثبوتية المنصوص عليها في هذا القرار بحيث تعامل كما لو كانت مادة جديدة .

الهندس منصور بن طريف
وزير الزراعة